الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

18 **جماد ثاني** 1439 –6 **مارس** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

السعودية: توقيف 8874 شخصاً بتهم الفساد الإداري خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/27829838

الرياض - «الحياة»
أوقفت المباحث الإدارية في السعودية 8874 شخصاً في قضايا تتعلق بالفساد الإداري العام الماضي، بينهم 6374 سعودياً، و2473 أجنبياً، لينضموا إلى أكثر من 30 ألف شخص لهم علاقة في هذه القضايا أوقفوا طوال السنوات الخمس الماضية، فيما دعت المواطنين والمقيمين إلى التبليغ عبر الرقم 980 عن كل الحالات التي تمر عليهم، خصوصاً عند طلب الموظف العام مقابلاً لتنفيذ أي عمل.
وبلغ عدد البلاغات التي استقبلتها المباحث الإدارية العام الماضي 6093 بلاغاً، ليصل إجمالي عدد البلاغات في السنوات الخمس الماضية إلى 21.678 بلاغاً، فيما كان عدد القضايا التي سجلت العام الماضي 5185 قضية متعلقة بالرشوة والفساد الإداري، مرتفعاً بنسبة كبيرة عن الرقم الذي سجلته عام 2014، والذي كان 1808 قضايا مسجلة. فيما زاد عدد الأطراف الذين لهم علاقة بقضايا الفساد الإداري، زيادة طردية مع زيادة عدد البلاغات التي سجلت العام الماضي، إذ ابتدأ العدد في 2014 بـ3968 شخصاً، ليصل إلى أكثر من ثمانية آلاف العام الماضي 2017.
وتعمل المباحث الإدارية على اختصاصات جريمة الرشوة والجرائم الملحقة بها، وجريمة استغلال النفوذ الوظيفي، وجريمة الإخلال بالواجبات الوظيفية، استجابة لرجاء أو توصية أو واسطة، أو جريمة استعمال القوة، أو التهديد ضد الموظف العام، أو جريمة تمويل الإرهاب. وللمباحث الادارية دور بارز في تجفيف منابع تمويل الإرهاب، من خلال التركيز على أي تعاملات مالية مشبوهة أو عمليات تهريب أموال من شأنها المساس بأمن الدولة.
وتشارك المباحث الإدارية مع مندوبين ممثلين عن أجهزة أمنية، في مجموعة العمل المالي (فاتف)، وهي المنظمة الإدارية التي مقرها باريس، وهي معنية بتقويم أنظمة الدول في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعتبر المملكة «عضواً مراقباً» في هذه المجموعة، والعمل جار على رفع عضوية المملكة إلى «عضو دائم»، وهو ما سيتيح لها تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في المنظمة.

"الشورى" للنيابة: لماذا ترتفع الجرائم في بعض المناطق السعودية؟

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/27829731

الرياض- سعاد الشمراني
طالب مجلس الشورى أمس (الاثنين)، النيابة العامة ببحث ودرس الأسباب المؤدية إلى ارتفاع نسبة بعض الجرائم في مناطق سعودية من حيث النوع والمكان، واقتراح الحلول المناسبة بالتنسيق مع الجهات المختصة، واتخاذ الإجراءات المناسبة التي تؤدي إلى سرعة إنجاز القضايا بما لا يؤثر في دقة العمل.

جاء ذلك عقب استماع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن التقرير السنوي للنيابة العامة.
وطالب المجلس النيابة بالعمل على زيادة أعضائها بما يتماشى مع الصلاحيات الجديدة لها، والعمل على إنشاء مكاتب للصلح، للحد من القضايا التي تشغل جهات التحقيق والمحاكم، وخصوصاً القضايا الأسرية. ودعا المجلس في قراره النيابة إلى إيجاد أيقونة منفردة في البوابة الإلكترونية لمن لديه شكوى أو ملحوظة على الإصلاحيات ودُور التوقيف - من أجل تعزيز الرقابة على السجون، على أن يكون ذلك - مرتبطاً مباشرة بالنائب العام أو من يفوضه.
وطالب المجلس بدعم النيابة بما يمكنها من توفير البيئة المناسبة للأعمال التي تقوم بها من مبانٍ وتجهيزات، وبدعمها كذلك بما يمكنها من إجراء التعاقدات اللازمة مع المتقاعدين ذوي الخبرات في المجالات القضائية والحقوقية والأمنية، ودعمها كذلك لتحقيق التحول الإلكتروني الكامل في أعمالها كافة، وبما يتوافق مع حجية الأوراق الثبوتية.
وأكد المجلس على قرار اتخذه في وقت سابق يقضي بمطالبة النيابة بتضمين تقاريرها المقبلة معلومات عن نتائج جولاتها على السجون ودُور التوقيف، ومدى تمتع نزلائها بالحقوق التي كفلتها الشريعة والأنظمة، وما يتم رصده من سلبيات في هذا الشأن إن وجدت. وطالبها أيضاً بالعمل على إصدار مدونات متخصصة بأعمال التحقيق والادعاء، وتوطين وظائف المترجمين داخل النيابة.
وفي قرار آخر، طالب مجلس الشورى وزارة الحج والعمرة بالعمل على تفعيل برنامج الحج منخفض الكلفة، والتنسيق مع وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد لتوفير العدد الكافي من المتخصصات في الشريعة، لتولي مهمة توعية النساء في حملات الحج والعمرة.
واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة الحج والعمرة. ودعا المجلس الوزارة إلى التنسيق مع الجهات المختصة لإنشاء نظام إلكتروني لتشديد الرقابة والمتابعة على أعمال صيانة المرافق العامة في المشاعر، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة، والتنسيق كذلك مع الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتظليل مسارات المشاة في المشاعر المقدسة، والعمل على تلطيف الأجواء بها. ودعا المجلس الوزارة إلى التنسيق مع الجهات المعنية لزيادة مواقع الاستثمار في تقديم الوجبات السريعة والمشروبات للحجاج في منطقة المشاعر وطرق المشاة وفي ما بينهم. وطالبها بالتنسيق مع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، لدرس إسناد الإشراف على المباني المستخدمة لإسكان الحجاج والمعتمرين والزوار إلى الهيئة، بالتعاون مع الجهات المعنية. وكذلك طالبها بتضمين التقرير المقبل ما يفيد بتنفيذ القرار القاضي بإخراج الحافلات التي يزيد عمرها عن عشر سنوات من الخدمة، وفق الآلية الواردة في القرار.
فيما ناقش المجلس خلال الجلسة ذاتها تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن تعديل فقرتين من نظام صندوق التنمية الصناعية السعودية. وطالبت اللجنة بتعديل إحدى الفقرتين لتكون «يكون قرض الصندوق بما لا يزيد على 50 في المئة من التمويل المطلوب للمشروع أو تطويره، ولمجلس الوزراء رفع هذه النسبة إلى 75 في المئة في المناطق أو المدن الأقل نمواً، وكذلك للصناعات المصنفة صناعات استراتيجية، وفقاً لما يراه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بما يتفق مع الاستراتيجية الوطنية للصناعة».
أما نص المادة الأخرى فسيكون: «تكون مدة استيفاء القرض الذي يقدمه الصندوق بما لا يزيد على 15 سنة ولمجلس الوزراء زيادة هذه المدة إلى 20 سنة في المناطق أو المدن الأقل نمواً، وكذلك للصناعات المصنفة صناعات استراتيجية، وفقاً لما يراه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بما يتفق مع الاستراتيجية الوطنية للصناعة».

مجلس الشورى يرفض توصيات "توليد الوظائف" ويصر على التوطين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/27829729

الرياض- سعاد الشمراني

على رغم تبرير هيئة توليد الوظائف المُلغاة، أن من أهم أسباب التستر هو «توطين أعمال لا تناسب المواطن كالحلاقة وغيرها»، دعا مجلس الشورى أمس (الإثنين)، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى التركيز على توليد الوظائف في القطاعات التي تزداد فيها ظاهرة التستر، وكذلك على الاتفاقات الاستثمارية وعقود الشراء التي أبرمتها المملكة مع دول أخرى، وتتضمن تنمية المحتوى المحلي في جانبي توطين الوظائف والتقنية.

واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى رد من لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن مداخلات أعضاء المجلس وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة. وذكرت الهيئة في تقريرها المقدم إلى «الشورى» أن لديها فريق عمل حول مكافحة التستر ودور هيئة توليد الوظائف، بالتشارك مع وزارة التجارة وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وعمل الفريق على موضوع تباعد الاقتصاد غير الرسمي، وتم رفع توصية من وزارة التجارة لمكافحة التستر. ورأت الهيئة أن من أهم أسباب التستر «توطين أعمال لا تناسب المواطن»، مقترحة جعل هذه الوظائف للوافدين مع فرض رسوم ضريبية عليها، تستفيد منها الدولة.

وأكد عدد من أعضاء المجلس ضرورة تفعيل دور الوكالة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والتي تُعنى بشؤون توظيف السعوديين في القطاع الخاص، وطالبوا الوزارة أيضاً بتكيف دودها في محاربة البطالة.

ودعا أحد الأعضاء، الوزارة إلى العمل على تعزيز الاستفادة من برنامجي «طاقات» و«حافز» لإعداد الكوادر لسوق العمل، في حين طالب آخر الوزارة بإقامة مؤتمر تعرض فيه الوظائف المتاحة من جميع الجهات لاستقطاب الشباب لتحقيق طموحاتهم. وقال أحد الأعضاء إن «المملكة لا تعاني من قلة الوظائف بقدر ما تعاني من مشكلة إيجاد آلية لتوطين الوظائف».

وطالبت عضو الوزارة بوضع سياسات تسهم في توليد الوظائف ومكافحة البطالة، فيما دعت وكالة شؤون توظيف السعوديين لمراعاة الانكشاف التكنولوجي وأثره في مستقبل الوظائف.

• شوريون" يتأسفون لحال • مستشفيات" وزارة الصحة... ويتساءلون عن كثرة • الأجانب"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/27829721

الرياض- سعاد الشمراني

أبدى أعضاء في مجلس الشورى أسفهم على حال مستشفيات وزارة الصحة، إذ تكررت كلمة «مع الأسف» مع بداية مداخلات عدة للأعضاء خلال مناقشة المجلس تقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 1437-1438هـ.

وأشار اللواء عبدالهادي العمري إلى أن المستشفيات السعودية أضحت فرصاً ذهبية وسانحة للأجانب، في الوقت الذي لم تتح فيه هذه الفرص لأبناء وبنات الوطن المؤهلين، مشبهاً إياها بـ«المعاقل»، لتردي خدماتها وسوء مبانيها، وقال: «أصبح الأجانب جماعات وفرادى في كل مرفق طبي، فيما يبقى أبناؤنا وبناتنا عاطلين سنوات، على رغم وجود المؤهل لديهم في مجالات الطب والصيدلة والعلوم الطبية والإدارية، إلا أن الوزارة ترى أن الأجنبي هو العنصر المفضل لديها لأسباب قد تبررها».

من جهته، طالب عضو الشورى الدكتور عبدالرحمن هيجان، وزارة الصحة بتشديد الرقابة، وتطبيق القواعد، للحد من السلبيات والتعامل غير الإنساني من بعض الممرضات العاملات في مستشفيات ومستوصفات الوزارة من بعض الجنسيات.

وفيما طالب عضو الشورى خليفة الدوسري بمعالجة الارتفاع الكبير في عدد الأخطاء الطبية، قال الدكتور محمد آل ناجي: «على رغم الجهود التي تبذلها وزارة الصحة في تقليل تأخر المواعيد في العيادات الخارجية، إلا أن التأخير مستمر ويحتاج إلى حلول عاجلة من الوزارة».

وانتقد الدكتور عبدالله الحربي الخدمات الصحية، مشيراً إلى أنها لا تزال دون المستوى المطلوب، وقال: «هذا ما يترجمه واقع الخدمات الطبية في بعض المناطق بالمملكة، خصوصاً غير الرئيسية منها، التي لا تزال تعاني من نقص في المستشفيات والكوادر الطبية، مع تعثر كبير في المشاريع، على رغم أن الدولة ضخت مئات البلايين من الريالات في موازنة وزارة الصحة خلال الأعوام الماضية، وما يؤكد تراجع الخدمات الطبية عدم تضمين تقرير وزارة الصحة استخدامها المعايير المعتمدة في قياس جودة الخدمات الصحية، التي على ضوئها يتم الحكم على مستوى جودتها».

وذكرت الدكتورة فردوس الصالح أن هناك تفاوتاً مالياً كبيراً في الرواتب بين الأطباء السعوديين وغير السعوديين، مع أنهم يتماثلون في الخبرة والكفاءة العلمية إن لم يتميز السعودي، ولكن الكادر الصحي لا ينصفهم، في الوقت الذي تم تمييز غير السعودي ببدل الاستقطاب، وهو ما أحدث فجوة كبيرة».

وأضافت الصالح: «لا نقلل من الأطباء الموجودين في المراكز من الدول الأجنبية، ولكن من أساسيات المراكز الأولية أن يتحدث الطبيب باللغة العربية، حتى يتسنى له التواصل الجيد مع المرضى».

وواصلت: «مع الأسف يلاحظ في بعض المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية الخاصة تعيين السعودي في الاستقبال من أجل الحصول على النطاق الأخضر، بينما الصيدليات والتمريض والعلاج الطبيعي والكادر الطبي من غير السعوديين، هنا نتساءل: أين رقابة وزارة الصحة؟ فهذه مسؤولية وطنية الجميع محاسب عليها أمام الله ثم أمام ولاة الأمر».

وطالبت اللجنة الصحية في توصياتها التي ضمنتها تقريرها المرفوع للمجلس، وزارة الصحة من خلال رؤيتها المستقبلية للتأمين التعاوني الحكومي ومشروع خصخصة المستشفيات، بالعمل على شمولية التأمين خدمات الأمراض النفسية والسلوكية والإدمان والأسنان والتأهيل وخدمة كبار السن والمعوقين ومراكز الرعاية الأولية في مناطق المملكة كافة.

كما طالبت اللجنة الوزارة بالإسراع في تجهيز وتشغيل المستشفيات التي انتهى بناؤها، والتنسيق مع وزارة المالية لطلب الدعم المطلوب لذلك.

ودعت اللجنة في معرض توصياتها الوزارة إلى بذل مزيد من الجهد، لمعالجة طول فترة انتظار مواعيد العيادات الخارجية والجراحات، وكذلك تسريع الخدمة في طوارئ المستشفيات، وتوفير البنية التشريعية والمرجعية القضائية لنظام التأمين الحكومي المقبل.

ملتقى التوظيف للمعوقين ينطلق بحائل يومي الاربعاء والخميس

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2018م
http://www.alriyadh.com/1666502

حائل - خالد العميم

يطلق مركز الملك سلمان لرعاية الأطفال المعوقين بحائل فعاليات الملتقى التاسع لتوظيف المعوقين والمعوقات بالمنطقة، يومي الأربعاء والخميس للرجال والنساء في مقر قاعة رشيد آل ليلى.

وأوضح مدير المركز عبدالله العجلان أن الملتقى حقق خلال السنوات الماضية نجاحاً لافتاً في توظيف عدد كبير من المعوقين والمعوقات والتنسيق والتحضير بين القطاعات الأهلية وهذه الفئة الغالية للعمل والاندماج مع المجتمع خاصة أن الكثير منهم لديهم الرغبة والتأهيل والحماس لأداء المهام المناسبة لهم.

وأبان العجلان أن جمعية الأطفال المعوقين سعت لإطلاق الملتقى والذي يجمع المؤسسات المشجعة بتوظيف المعوقين معهم للحد من المشقة التي يتكبدها المعاق للبحث عن وظيفة من خلال تنظيم ملتقيات التوظيف في العديد من مدن المملكة، مهيباً بكافة طالبي التوظيف من ذوي الاحتياجات الخاصة الحضور إلى المركز بمستنداتهم الرسمية لاستكمال بياناتهم.

العثور على الفتاتين الهاربتين بجدة.. وإحالتهما للقضاء قريباً

عمرهما 14 و16 عاما.. وتوقعات بمحكومية أطول من سابقتها

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2018م
0http://www.al-madina.com/article/564104

داوود الكثيري

A A

تمكنت الجهات الأمنية بمحافظة جدة صباح أمس من العثور على الفتاتين الهاربتين من دار الضيافة بجدة صباح الجمعة الماضية. وأوضحت مصادر لـ«المدينة»: إنه سيتم التحقيق مع الفتاتين (و. 14 عامًا)، و(ن. 16 عامًا) حول الهروب والتغيب من الدار، وذلك بواسطة الجهات المعنية لمعرفة أسباب الهروب وهوية الأفراد الذين ساعدوهما على ذلك، ثم إحالتهن إلى القضاء على أن يقضين مدة محكوميتهنّ في مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة التي تختص باللواتي لا تزيد أعمارهن على 30 عامًا، ممن يصدر بحقهن أمر بالتوقيف أو الحبس، ولفتت المصادر إلى أنه من المتوقع أن يقضين مدة محكومية أطول من السابقة بسبب تكرار الجريمة. يذكر أن مصدر أمني مطلع أوضح لـ«المدينة» في وقت سابق أن مركز العمليات 911 تلقى بلاغًا عند الساعة الثامنة و 55 دقيقة من صباح الجمعة الماضية، وتضمَّن البلاغ الوارد على لسان حارس الدار هروب فتاتين تبلغان من العمر 14 و16 عامًا في الساعة 8:30 صباحًا بدون عبايات، مضيفاً: إنه تم اكتشاف الحالة عبر تسجيل الكاميرات، بعد هروبهما من الباب الرئيس الذي كان مفتوحًا.

موظفة سابقة: «الموقع» يساعد على الهروب.. والأسلوب الصحيح غائب

أوضحت موظفة سابقة في دار ضيافة الفتيات بجدة لـ «المدينة» أن أحد أسباب تكرار حالات هروب الفتيات من الدار هو موقعها الذي يساعد على الهروب بحكم وجوده في منطقة بعيدة عن الأنظار، مستبعدة أن يكون الهروب قد حدث بتواطؤ إحدى الموظفات أو العاملات.

ودعت الموظفة - التي فضلت حجب اسمها - المختصين في الوزارة إلى «إجراء دراسة علمية ميدانية لمعرفة أسباب الهروب المتكرر للفتيات، وأنواع قضاياهن، والإجراءات المتبعة في التعامل معهن، وكذلك الخدمات المقدمة لهن ومدى رضاهن عنها، لتكون النتائج صحيحة».

وشددت على ضرورة تطبيق المعايير العلمية والتربوية الصحيحة في التعامل مع الحالات إذ قالت: «الأسلوب العلمي والتربوي الصحيح في التعامل مع النزيلات أن يتم عزل الحالات عن بعضها، وتخصيص (الأخلاقيات) على سبيل المثال لوحدها، وحالات (الإدمان) لوحدها حتى لا تتأثر باقي النزيلات، لكنّ الواقع في الدار غير ذلك، حيث يتم خلط كل الحالات ببعضها، الأمر الذي يؤدي إلى عكس النتائج المرجوة».

12فتاة سعودية يقتحمن "المراقبة الجوية" لأول مرة في إطار برنامج تدريبي أكاديمي ينتهي بالتوظيف

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2018م
http://www.al-madina.com/article/564165

مرام مبارك
انطلق يوم أمس الأول برنامج المراقبة الجوية للفتيات الذي يعد أول برنامج لتأهيل الفتيات للعمل في مهنة المراقبة الجوية بالمملكة، وبدأت 12 فتاة سعودية بدراسة البرنامج التدريبي المنتهي بالتوظيف، والذي تنفذه شركة خدمات الملاحة الجوية السعودية بالتعاون مع الأكاديمية السعودية للطيران المدني، وذلك في إطار فتح مجالات جديدة أمام المرأة السعودية.
وتبلغ مدة الدراسة في دبلوم المراقبة الجوية للفتيات، عامًا دراسيًّا كاملاً تمنح على إثره المتخرجة شهادة دبلوم الأكاديمية السعودية للمراقبة الجوية وهي شهادة معترف بها ويتم توظيفها في الشركة بعد التخرج.
وأوضح المهندس ريان طرابزوني الرئيس التنفيذي لشركة خدمات الملاحة الجوية أن الشركة أولت توظيف الفتيات في هذه المهنة اهتماماً بالغاً لدعم المرأة السعودية وتمكينها من العمل في وظائف مختلفة، ورفع نسبة مشاركتها في مختلف تخصصات سوق العمل السعودي، مشيراً إلى أن البرنامج يحظى بدعم ومتابعة عبدالحكيم بن محمد التميمي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني.
وأضاف أن الشركة ستقدم كل الدعم للفتيات السعوديات حتى انتهاء البرنامج ومباشرة أعمالهن.

نسخة من "الأحوال" لإثبات شخصية المواطنة وشروط لتملك المقيمين العقارات

"عكاظ" تنشر دليل إجراءات كتابات العدل في إثبات الهوية والتملك والوكالة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1621074

فاطمة آل دبيس (الدمام) **fatimah_a_d@**
حصلت «عكاظ» على نسخة من دليل إجراءات أعمال كتابات العدل الأولى التي أوجبت لإثبات الشخصية الاكتفاء بنسخة مصدقة من بيانات السجل المدني للسعودية من الأحوال المدنية في حال تعذر عليها تقديم الهوية الوطنية أو سجل الأسرة، وفي حال عدم تطابق البصمة يكتفى بمعرف من محارمها أو معرفين من غير محارمها.

وطبقا للدليل فإنه يجب على المواطن تقديم الهوية الوطنية، والخليجي البطاقة الوطنية أو جواز السفر، والنازحين البطاقة المؤقتة، أما الزائر فيقدم جواز السفر أو هوية الزائر وتأشيرة الزيارة.
وأوضح الدليل الإجراءات والمتطلبات الأساسية لصك الوكالة، ومنها أن يكون صادرا من محاكم السعودية أو من الخارج ومصادقا عليه من وزارة الخارجية ووزارة العدل، وألا يكون قد مضى على الصك أكثر من 5 سنوات، ومحررا باللغة العربية أو ترجمة لها، ويحتوي على بيانات الموكل والوكيل، والنص على القيام بالإجراء أو إنهائه، وتاريخ ميلاد القاصرين.
واشترط لصك الوكالة أن يكون صادرا من محاكم المملكة أو من الخارج ومصادقا عليه من وزارتي الخارجية والعدل.
وأما إجراءات إفراغ العقار من قبل الخليجي فيعامل معاملة السعودي في البيع والشراء، إلا أنه إذا كانت أرضا فيجب أن يكون قد مضى على تملكه 4 سنوات أو حصل على استثناء من الوزارة. أما إذا كان غير سعودي أو من غير دول مجلس التعاون فيجوز تملك العقار، في ما عدا مكة المكرمة والمدينة المنورة، أو الحصول عليه عن طريق الإرث. ويجوز للمستثمر غير السعودي شراء عقار مقر للسكن وسكن له وللعمال، وألا تقل تكلفة المشروع الإجمالية عن 30 مليونا فأكثر. أما المقيم في المملكة فيشترط لتملكه الإقامة النظامية، وأن يكون التملك لأجل السكن الخاص به.

عبر تمويل عقاري حتى سن 70 عاماً

تمكين المتقاعدين من تملك وحدات «مساكن» بأقساط ثابتة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1621094

محمد الصبحي (جدة @malsobhi18)
كشفت المؤسسة العامة للتقاعد أنه بإمكان مشتركي ومتقاعدي الجهات الحكومية الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية الاستفادة من برنامج «مساكن» للتمويل العقاري، الذي تديره شركة «دار التمليك.»
وأكد المتحدث باسم مؤسسة التقاعد فهد الصالح حرص المؤسسة على توسيع قاعدة المستفيدين من برنامج «مساكن»، لتشمل بجانب موظفي ومتقاعدي الدولة الخاضعين لنظام التقاعد المدني والعسكري، ومنسوبي ومتقاعدي الجهات الحكومية الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية.
وأوضح أن برنامج «مساكن» يتميز بأنه تمويل عقاري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بأقساط ثابتة لا تتغير، ويمول المتقدم حتى سن 70 عاماً.
وأشار إلى أنه بإمكان المتقدم تحويل راتبه لأي بنك محلي يرغب التعامل معه، كما يمكن للمتقدم الحصول على فترة سماح، إذ يبدأ سداد أول قسط بعد 6 أشهر من تاريخ استلام العقار، إضافة إلى العديد من المزايا الأخرى.
ولفت الصالح إلى أنه لمزيد من المعلومات يمكن التواصل مع شركة دار التمليك وكيل المؤسسة في إدارة البرنامج على الرقم المجاني.
في هذا السياق، أوضح الخبير الاقتصادي أسامة فلالي لـ«عكاظ» أن عدد السعوديين المتقاعدين في نهاية عام 2015 قد بلغ نحو 700 ألف متقاعد، لافتاً إلى أن الأرقام في زيادة.
وقال: «في العادة يرفض المتقاعدون من قبل الشركات التمويلية في حال بحث المتقاعد عن فرصة تمويل عقاري؛ الأمر الذي يصعب معه إمكانية حصول المتقاعدين على مسكن، إلا أن التنسيق القائم بين المؤسسة العامة للتقاعد، ووزارة الإسكان، وشركة دار التمليك سيمكن المتقاعدين الذين خدموا المملكة لعقود من الحصول على سكن، وسيساعد ذلك على رفع نسبة متملكي السكن في المملكة، تماشياً مع أهداف التحول الوطني 2020 ورؤية المملكة 2030.»
وأضاف الاقتصادي ناصر القفاري: «المتقاعدون يشكلون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع السعودي، وهم خدموا وطنهم على

مدى سنوات عملهم سواء في الحياة العسكرية أو المدنية، ومن حق المتقاعد أن يتحصل على مسكنه إلا أنه في السابق كان المتقاعد يواجه مشكلات التمويل من قبل البنوك والجهات التمويلية، وبعد تصريح المؤسسة سيتمكن المتقاعدون من رفع نسب التملك.«

من ناحيته، بين رئيس لجنة التثمين العقاري بغرفة تجارة وصناعة جدة عبدالله الأحمري لـ«عكاظ»، أن توجه مؤسسة التقاعد سيسهم مباشرة في رفع نسبة تملك المواطنين المنتسبين لمؤسستي مصلحة معاشات التقاعد والمؤسسة العامة التأمينات الاجتماعية.

وأفاد بقوله: «إجراءات تمويل مساكن هذه الفئة من المتقاعدين ستكون سهلة ولا تحتاج إلى ضمانات؛ نظراً لوجود مرتباتهم لدى جهات عملهم السابقة، إضافة إلى الخطى الحثيثة لدى الجهات المعنية بتغطية نسبة التملك التي حددتها الدولة في عام 2020؛ ما ينسجم مع التوجه لخطة المملكة 2030، وبالتالي سينعكس ذلك إيجابياً على قطاع العقارات، وتمكين جميع شرائح المجتمع من الحصول على المسكن المناسب إيجاراً أو تمليكاً بقيم ميسرة.«

يذكر أن المؤسسة العامة للتقاعد وشركة دار التمليك قد وقعتا في وقت سابق اتفاقية مشتركة مع وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية لتمويل متقاعدي الدولة المدنيين والعسكريين، أو من هم على رأس العمل حالياً، واقتربوا من سن التقاعد وفق آليات وشروط محددة.

ارتفاع الأطباء السعوديين خلال عقد100%

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=331858&CategoryID=3

جدة: ريان الجهني 2018-03-06 12:49 **AM**

توقعت دراسة أجرتها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، أن يرتفع عدد الأطباء السعوديين خلال السنوات العشر المقبلة بنسبة تتجاوز الـ100%، من إجمالي العدد الموجود حاليا، والبالغ 25249 طبيبا وطبيبة، ليصبح 50810 عام 2027.

توقعت دراسة حديثة قامت بها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، بأن يرتفع عدد الأطباء السعوديين خلال السنوات العشر المقبلة بنسبة تتجاوز الـ100 %، من إجمالي العدد الموجود حاليا والبالغ 25249 طبيبا وطبيبة، ليصبح 50810 خلال العام 2027. وكشفت الدراسة أن عدد الأطباء السعوديين وغير السعوديين المتخصصين وغير المتخصصين بنهاية العام الماضي 2017، وصل إلى 93966 طبيبا وطبيبة، منهم 25249 سعوديا، أي ما يمثل 26.8 % من إجمالي الأطباء، فيما كان عدد غير السعوديين 68717 طبيبا وطبيبة.

تقليل غير السعوديين

وبينت دراسة «القوى العاملة من الأطباء خلال عشر السنوات القادمة»، أن المملكة تحتاج إلى تقليل نسبة الأطباء غير السعوديين بنسبة 6.8 % سنويا حتى عام 2027، لتحافظ على تحقيق نسبة 1:500 «طبيب واحد مقابل 500 من السكان» بنسبة 60 % من الأطباء السعوديين.

55 % متخصصون

وأوضحت الأرقام الإحصائية للدراسة أن إجمالي عدد الأطباء المتخصصين في مجالات الطب البشري المختلفة بلغ 52619 طبيبا وطبيبة، وهو ما يمثل 55% من إجمالي عدد الأطباء في المملكة، بينما كانت النسبة المتبقية تمثل عدد الأطباء غير المتخصصين.

وبلغ عدد الأطباء المتخصصين منهم في الطب الباطني والجراحة العامة، والنساء والتوليد، وطب الأطفال «سعوديون وغير سعوديين» 18717 طبيبا وطبيبة، فيما بلغ عدد الأطباء المتخصصين في طب الأسرة 1890 طبيبا وطبيبة.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى عمل تنبؤ إحصائي لواقع القوى العاملة الصحية السعودية في المجالات المختلفة خلال عشر السنوات القادمة، والخروج بتوصيات تساعد أصحاب القرار في اتخاذ القرارات التي تضمن الاستمرار في التأهيل حسب

الاحتياج، دون وجود هدر في القوى البشرية، وعدم تكليف الدولة بتخريج خريجين يفوقون احتياج سوق العمل في المملكة.

أهداف الدراسة

- عمل إحصاءات لواقع القوى العاملة الصحية السعودية
- الخروج بتوصيات تساعد أصحاب القرار
- ضمان التأهيل حسب الاحتياج
- عدم تكليف الدولة بعدد خريجين يفوق الاحتياج

حوّلتها للجنة مختصة لدراستها والتأكد من وجود خطأ طبي أو إهمال

صحة جدة تحقق في شكوى استئصال رحم مواطنة بمستشفى شهير

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2018م

https://sabq.org/FB2jvN

سعود الدعجاني - جدة 0 37,262

أوضح المتحدث الرسمي لصحة جدة عبدالله الغامدي أنه تم التحقيق في شكوى ذوي مواطنة بينوا فيها أن قريبتهم تعرضت لخطأ طبي وإهمال من أحد المستشفيات الخاصة الشهيرة بجدة؛ ما أدى لاستئصال رحمها وحرمانها من الإنجاب، حيث تم إحالتها إلى لجنة فنية لدراستها وإبداء الرأي حول ما إذا كان هناك خطأ طبي أو تقصير أو إهمال.

وقال الغامدي لـ"سبق" إنه تم التحقيق مع المعنيين بالشكوى وإحالتها إلى لجنة فنية لدراستها, وورد تقرير اللجنة وجار استكمال الإجراءات النظامية بشأن إحالة الشكوى للهيئة الصحية الشرعية حسب المتبع.

وكانت قريبة المريضة "صبحية ماهر المزين" قد قالت لـ "سبق" إنه تم عمل استئصال الرحم بخطأ طبي في أحد المستشفيات الخاصة المشهورة بجدة بعد إهمال من قبل طبيبة، حيث دخلت المستشفى وكانت حالتها مستقرة وطبيعية للولادة، ولكن بعد يومين من دخولها المستشفى وضع لها طلق صناعي؛ مما أدى إلى تدهور حالتها الصحية، وانفجار الرحم واستئصاله، وتم إنعاش المريضة ثلاث مرات، ونقل لها أكثر من 20 كيس دم، ووضعت في العناية المركزة".

وأشارت قريبة المريضة إلى أنها مكثت في العناية 15 يوماً، وخرجت منها، وأُصيبت بأضرار نفسية وصحية كبيرة بعد حرمانها من الإنجاب.

من يحمي تلك الفتاة من بطش والدها؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1620973

سعيد السريحي

لست أعرف ما سيؤول إليه أمر تلك الفتاة التي رفض والدها استلامها عندما أنهت عقوبتها من سجن وجلد في قضية أخلاقية، ومن المتوقع أن تتولى لجنة مساعدة السجناء والمفرج عنهم رعايتها ومد يد العون لها، غير أن ذلك كله لا يجعلها في مأمن من الخطر بعد أن أعلن والدها أنه سوف يقتلها فور إطلاق سراحها، مطالبا القاضي بحبسها مدى الحياة.
وقد حاول القاضي بحكمة أن يهدئ من غضب وروع ذلك الأب الذي فجع بابنته مذكرا إياه بأن الله غفور رحيم يقبل توبة عباده، وأن عليه أن يحاول احتواء فلذة كبده، فرفضه لها ليس حلاً وهو مسؤول عنها أمام الله.
غير أن الحكمة والنصح في مثل هذه المواقف لا تكفيان، إذ لا بد من الحزم والعزم الكفيلين بحماية تلك الفتاة من جور والدها واحتمال تعرضها للقتل على يده ما دام قد صرح بعزمه على فعل ذلك.
كان على القاضي أن يوضح له أنه لا يملك الحكم عليها بغير ما حكم عليها به القاضي، وأنه حين يطالب بحبسها مدى الحياة فإنه ينصب نفسه قاضيا ويحكم بغير ما أنزل الله، بعد أن كان القاضي، وهو أعلم بالعقوبات الشرعية، قد حكم عليها، وبعد أن قضت عقوبة ما تم الحكم عليها به، وكان على القاضي أن ينبهه إلى أنه يرتكب جريمة قتل وإزهاق للنفس المحرمة لو أقدم على قتل ابنته، وأن كونه أباها لا يعفيه من عقوبة ارتكاب ذلك الجرم.
ولربما يكون القاضي قد أوضح له ذلك كله ولم يرد في تفاصيل التقرير، الذي نشرته «عكاظ» يوم أمس، ولكن المسألة لا ينبغي أن تتوقف عند هذا الحد، ذلك أن على الجهات الأمنية أن تدرك أنها أمام فتاة مهددة بالقتل، وأن واجب تلك الجهات يفرض توفير الحماية لها من احتمال غدر والدها بها وتنفيذه لتهديده بقتلها فور إطلاق سراحها.
ثمة حوادث سبقت راح ضحيتها فتيات تعرضن لنفس التهديد، ولذلك كله فإن ما قاله القاضي لوالد تلك الفتاة من أنه مسؤول عنها أمام الله ينطبق على الجميع، فالقاضي مسؤول عن حياتها أمام الله، والجهات الأمنية مسؤولة عنها أمام الله كذلك.

أفكار عن مشروع نظام مكافحة التحرش

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2018م
http://www.alhayat.com/Opinion/naif-moalla/27829569

نايف معلا

في اليوم التالي لصدور الأمر السامي المتعلق بالسماح للمرأة بقيادة السيارة، صدر الأمر السامي رقم 906 وتاريخ 6-1-1439 الذي قضى بأن تقوم وزارة الداخلية بإعداد مشروع نظام لمكافحة التحرش، ورفعه خلال 60 يوماً، وهذا التدبير التشريعي، وإن كان يستهدف في المقام الأول سد الذرائع المحتملة من قيادة المرأة للسيارة، بحسب خلفية صدوره، يمثل خطوةً إيجابية نحو تقنين الأحكام التعزيرية الجنائية، فضلاً عن أنه من التدابير الرامية إلى تذليل العقبات، التي تعترض

المرأة في سوق العمل، وبالتالي رفع نسبة مشاركتها فيها، وهو ما تستهدفه رؤية المملكة 2030، وغير ذلك من الأهداف المتوخاة التي لسنا بصدد حصرها.

لم يكن لدينا في أي وقت فراغ تشريعي على الإطلاق، فالشريعة الإسلامية كافية وافية، ولكن جانباً من هذه الكفاية يتمثل بشموليتها وسعتها، التي تفردت بها عن القوانين الوضعية، إذ جاءت بمقاصد كلية ومبادئ عامة وأحكام لا يمكن الحيادة عنها بأية حالٍ من الأحوال، وأعطت المسلمين مجالاً للاجتهاد في معالجة التفاصيل المتعلقة بأمور دنياهم، وغيرها، في كل مكان وزمان، والقول إننا نخالف الشريعة الإسلامية بسن القوانين غير صحيح، وإلا لما كان لدينا اليوم أي قانون، وليس صحيحاً أن نعتبر أن اللجوء إلى سن القوانين إقلال من كمال الشريعة وكفايتها؛ بل إن ذلك تميزٌ تمدح به. الواجب الذي ينبغي أن نلتزمه هو ألا تتعارض تلك القوانين مع مقاصد الشريعة ومبادئها وأحكامها، وشملت أنظمة المملكة على أحكامٍ تعزز هذا المنهج الراسخ، وفي مقدمها المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم، التي نصت على أن «يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة».

كل شخص يدرك أن التحرش محظور، ولكنه لا يعلم ما هي العقوبة التي ستوقع عليه فيما لو أقدم عليه! إذ إن جريمة التحرش من الجرائم التعزيرية التي يجتهد القضاة في اختيار العقوبات التي تتناسب مع جسامتها، ولكن بصدور النظام سيدرك الفرد العقوبة التي ستطاوله لو أدين بارتكاب جريمة من جرائم التحرش، ما يجعله يحجم عن ذلك الجرم، وهذا يتطلب أن تكون العقوبات رادعة بالقدر الذي يدفعه إلى الإحجام، كما أن الهالة الإعلامية التي ستصاحب صدور مثل هذا القانون سيكون لها أثرٌ إيجابي في توعية المجتمع بخطورة جرائم التحرش وبالعقوبات المترتبة عليها.

ومن الضروري أن يعرَّف النظام التحرش تعريفاً محدداً ودقيقاً، وأن تضاف إلى الأوصاف السائدة للتحرش ممارسات التحرش التي تحدث (عن بعد) عبر الهاتف وغيره من وسائل التواصل التقليدية والحديثة وما شابهها، وأن يراعى فيه احتمال صدور التحرش من الجنسين، وأن ينص على عدم الاعتداد برضا الطرف المتحرش به في كل الأحوال، وقد يكون ملائماً أن يتضمن القانون نصاً صريحاً يحظر تفسير القانون على نحوٍ يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية في المملكة، وذلك لقطع الطريق على أية محاولة لتسويغ الممارسات المحرمة التي يحتمل حدوثها في النطاق الذي يغطيه القانون أو المطالبة بذلك، وأن يحدد الجهة المختصة في شكل مباشر، بتنفيذ أحكام القانون، كما أنه لا بد أن يتضمن مشروع النظام نصاً يقضي بتغليظ العقوبة في حال وقوع جريمة التحرش على الأطفال وذوي الإعاقة والعاملات المنزليات، أو كانت الجريمة مبنية على أساس تمييزي (أشكال التمييز المتداخل أو المتعدد).

وأرى أنه من الضروري جداً أن يُعد مشروع النظام في ضوء التزامات المملكة، بموجب اتفاقات حقوق الإنسان ذات الصلة بموضوع التحرش، كاتفاق حقوق الطفل، واتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاق الدولي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2018م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/27829697

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 18 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2018م

http://www.alyaum.com/article/4232178